

الكويت تُجهز على 17 صحيفة ومجلة ورقية بدل إنقاذها

تشريع جديد لمحاربة حسابات الفتنة يهدد الإعلام الرقمي



ألغت وزارة الإعلام الكويتية ترخيص 17 مجلة وصحيفة كويتية، لعدم قدرتها على الانتظام في الصدور، في ظل الأزمة التي يعيشها قطاع الصحافة والإعلام الكويتي والتي تسببت في وقت سابق من هذا العام بإعلان صفح عريضة أخرى بالاحتجاج ليوم إضافي في الأسبوع لتقليص النفقات.

الكويت - قرّرت وزارة الإعلام في الكويت إلغاء تراخيص 17 صحيفة ومجلة أسبوعية وشهرية، هذا الأسبوع، بسبب صدورها المنقطع، وسط أزمة تعيشها المطبوعات الكويتية استندت لتقليص أيام صدور عدد من الصحف الأخرى مطلع العام الحالي. وجاء إلغاء التراخيص ضمن جملة قرارات لوكيل الوزارة المساعد لشؤون الصحافة والنشر والمطبوعات، نشرتها الجريدة الرسمية (الكويت اليوم). على خلفية توقف تلك الصحف والمجلات عن الصدور لمدة تزيد على 6 أشهر من دون تقديم عذر تقبله الوزارة. ونصت القرارات على إلغاء تراخيص 4 صحف ومجلات شهرية هي: (دلال) وكويت وأوتو وسوالف والإسطورة، إضافة إلى إلغاء تراخيص 13 صحيفة ومجلة شهرية هي: اليقظة والمجالس ووسط الجهراء وإعلانك والإمتياز ونجوم وأمتي وعرب وجفينة ورموز وكلام وبرقان وصفقات.

لكن معنيين بالشأن الإعلامي اعتبروا أن القرار الجماعي لصحيف القيس والرأي والأنباء والجريدة بالاحتجاج السبت أسبوعياً هو إجحاف برغبة القراء المرتبطين بالنسخة الورقية وتهديد لعادات القراءة.

وقال رئيس تحرير جريدة القيس وليد النصف، إن "الدافع اقتصادي 100 بالمائة، لترشيد التكاليف، في ظل وجود صعوبات بمنافسة الوسائل الإلكترونية، وكذلك تأثرها بالإعلانات والوضع الاقتصادي. ولأجل ذلك، رأيت أن تحجب يوماً للتغلب عليها". ورأى النصف أن قرار الاحتجاج "قد يعطي العاملين في الصحف فرصة للراحة، وتالياً المزيد من الإنتاج، وفي الوقت نفسه يوفر نسبة من التكاليف، وهذا إجراء معمول به في أميركا وأوروبا وكل أنحاء العالم، حيث تكون للصحف طبعة واحدة يومي السبت والأحد". وفي تعليق على النواحي الاقتصادية وراء الاحتجاج، قال مناوئ الراجحي رئيس قسم الإعلام بكلية الآداب في جامعة

وزارة الإعلام الكويتية تبرر إلغاء تراخيص 17 مطبوعة بتوقفها عن الصدور لمدة تزيد على 6 أشهر من دون تقديم عذر مقبول

عدد الصحف الكويتية في تراجع مستمر

هذه القوانين: القانون رقم 20 لعام 2014 يتعلق بالمعاملات الإلكترونية، والقانون رقم 37 لعام 2014 حول إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، والقانون رقم 63 لعام 2015 المختص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والقانون رقم 8 لعام 2016 المتعلق بتنظيم الإعلام الإلكتروني، وليس هناك من مبرر جدي لتشريع قانون جديد يضاف إليها، بالإضافة إلى العشرات من الأحكام بالحبس التي طالت العشرات من المغردين ومن أصحاب حسابات التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى تراجع منسوب الحريات الإعلامية في الكويت على نحو خطير، حيث تراجع ترتيب الكويت في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" العالمية بنحو ثلاثين مرتبة وذلك من المرتبة 78 في العام 2011 إلى المرتبة 108 في العام الحالي.

اللازمة، وستعلن نتائج ذلك في حينه". وشدد المصدر على أن "الحكومة لن تترك حسابات التشكيك والظن في الذم وضرب الوحدة الوطنية من دون رادع"، مضيفاً "بدأنا التحرك بجدية لمحاصرة هذا الملف الشائك". ويرى صحافيون أن محاربة هذه الحسابات تتطلب أن تكون هناك شفافية ووضوح في أخبار وتصريحات الإعلام الرسمي بحيث تساعد على دحض ما يتم ترويجه من شائعات مُغرّضة وأخبار كاذبة، وليس الحل في تشريع المزيد من القوانين المتشددة، التي يجري تطبيقها بانتقائية. وأضافوا أن هناك ترسانة ضخمة من القوانين ذات الصلة، وهي قوانين تتضمن عقوبات مشددة وتنطوي على قيود ثقيلة تحد من حرية النشر الإلكتروني، ومن بين

محاربة "حسابات الفتنة"، على مواقع التواصل الاجتماعي. ونشرت بعض الصحف خبراً عن تكليف حكومي لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بإعداد مشروع قانون جديد خاص بالجرائم الإلكترونية للتصدي لـ "حسابات الفتنة". ويلزم التشريع الجديد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، من مواطنين ومقيمين وشركاء بتسجيل حساباتهم لدى وحدة حكومية يتم إنشاؤها لتلقي طلبات التسجيل. ونقلت صحيفة القيس الكويتية عن مصدر وزاري القول، إن "الحكومة عازمة على مراجعة شاملة لمنظومة القوانين المتعلقة بالنشر الإلكتروني لتحديد مكان الخلل، تمهيداً لإيجاد المعالجة التشريعية

الكويت أن نحو 70 بالمائة من النسخ الورقية للصحف يوزع على الهيئات والوزارات والبنوك عبر اشتراكات حكومية أو تجارية"، كما أن "المعلن أصبح يحجم عن الإعلان أيام الإجازات"، ولذلك كان على أصحاب الصحف "وقف الصدور خلالها توفيراً للنفقات بدلا مما شهدناه خلال السنوات الخمس الماضية من استغناء عن كفاءات كانت تضمن جودة المحتوى". وتراجعت حرية الصحافة في الكويت ثلاثة مراكز عن العام الماضي 2018 في تصنيف المنظمة، حيث حلت في المركز 108 بعد أن أتت العام الماضي في المركز 105، والخامسة عربياً. وإلى جانب أزمة الصحف المطبوعة، تخشى أوساط الصحافة الكويتية من التضييق على الإعلام الرقمي تحت ذريعة

وليست الصحف والمجلات الكويتية الوحيدة التي تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة تسببت في تراجع صدورها، فهي أزمة تحتاج قطاع الصحافة والإعلام في جميع أنحاء العالم، وعلى إثرها اتخذت الكثير من المطبوعات قرار التحول الرقمي والاكتفاء بالنسخ الإلكترونية، بما فيها صحف عالمية كبرى مثل الإندبندنت البريطانية ومجلتي نيوزويك وكريستيان ساينس مونيتور الأمريكيتين، وحدث حذوها الكثير من الصحف والمجلات في العالم والمنطقة العربية.

«البحرين لول» تربط الجمهور بإرثه التلفزيوني

مقابلات نادرة عرضت على شاشات التلفزيون الوطني طوال العقود السابقة، واستأثرت وقتها باهتمام الشارع، واستقطبت أجلاً مختلفاً من المواطنين. وعبر بحرينيون عن احتفائهم الكبير بالكثير من المواد التي بثتها قناة «البحرين لول»، وأصبحت مدار حديث العديد من المجالس البحرينية، ووجدوا فيها استرجاعاً لذاكرة وطنية ولماضي البحرين الجليل.

القناة تستعيد الفترات التي عاصرت اكتشاف النفط في البحرين والتحول التي شهدتها المجتمع البحريني والخليجي مع بدء صناعة النفط

وتعدّ قناة «البحرين لول» أحدث قناة تلفزيونية تقوم ببثها وزارة شؤون الإعلام التي أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية استراتيجية شاملة استهدفت تطوير مراقبها، وتحديث أجهزتها والإرتقاء بمستوى كوادرها الوطنية. وكانت دشنت عدة قنوات قبل سنوات، رياضية ودينية وأخرى متنوعة، تجسّد أجواء الانفتاح الإعلامي في البحرين. واستقطبت الكثير من المواد والبرامج المنوعة على قناة «البحرين لول» أعداداً كبيرة من المتابعين والمعجبين، الأمر الذي يعتبر دليلاً على أنّ مثل هذه النوعية من المواد لا زالت عالقة بالإنسان، وتمثل لأجيال متعددة إرثاً مهماً.

المنامة - استعاد متابعو تلفزيون البحرين، نكرياتهم مع إطلاق القناة التلفزيونية الجديدة «البحرين لول»، والتي بدأ بثها التجريبي مؤخراً، بهدف إبراز سمات ثقافة المجتمع البحريني وهويته الأصيلة، وتراثه الاجتماعي الغني والسدي وثقته نتاجات التلفزيون قبل عدة عقود. واطلقت وزارة الإعلام البحرينية قناة «البحرين لول» للبيت الرقمي، وهي أول قناة بحرينية مختصة بعرض كل البرامج والمسلسلات القديمة، في خطوة لإعادة عرض الأرشيف التلفزيوني مجدداً، عبر تردد موجود مسبقاً، لتكون بذلك أحدث قناة حكومية تخرج للجمهور دون تشفير على قمر عرب سات، ومنذ بدأ البث الأول في 21 ديسمبر الماضي لا تزال تحت البث التجريبي. ومثلت انطلاقاً قناة «البحرين لول»، حيوية أخرى للإعلام البحريني، عبر توظيف مكتبة التلفزيون وأرشيفها الغني لإعادة عرض ما تملكه من مواد تعود للقرن الماضي، والفترات التي عاصرت اكتشاف النفط في البحرين، والتحوّلات التي شهدتها المجتمع البحريني والخليجي مع بدء صناعة النفط. ويعتبر إطلاق القناة خلاصة لجهود موظفي الوزارة التي استمرت سنوات، واستهدفت جمع وحفظ ما يملكه التلفزيون من برامج وحفلات ولقاءات، إضافة إلى مسلسلات ومسرحيات باتت تمثل علامة فارقة في تاريخ الفن البحريني. وتم تجميع وتصنيف حصيلته هائلة من الإنتاج الإعلامي المتنوع، الذي يتشكل موروثاً ثمناً، خاصة أنه يضمّ تسجيلات

الاتحاد الأوروبي يجبر فيسبوك على إزالة خطاب الكراهية خارج حدوده

مُهن أو يحتوي خطاب كراهية حتى لو من حسابات مزيفة. ودانت فيسبوك قرار المحكمة الأوروبية قائلة إنه "يقوّض المبدأ المتعارف عليه منذ زمن طويل أن دولة ما لا يمكنها فرض قوانينها بشأن التعبير على دولة أخرى". كما استنكرت إلزامها بمتابعة المحتوى "المماثل" الذي يكرر الإهانات أو خطاب الكراهية. وقالت في بيان إن "لكي تحصل على هكذا حق، يتوجب على المحاكم الوطنية أن تضع تعريفات واضحة جداً بشأن معنى "متطابق" و"مماثل" في الممارسة العملية". وتابعت نامل أن "تتخذ المحاكم نهجاً متناسقاً ومحسوباً لتجنّب أن يكون لها تأثير مخيف على حرية التعبير". بدورها، أشادت السياسية النمساوية غلافيشينغ بالقرار الذي عدته "تجاًحاً تاريخياً لحقوق الإنسان بمواجهة عمالقة الإنترنت". ووصفت غلافيشينغ، التي بدأت هذه القضية، الحكم بحجر الزاوية لأنه يدعم كل من يتم استهدافه على شبكة الإنترنت. وقالت: "بصدور هذا الحكم، أظهر الاتحاد الأوروبي ثقة بالنفس في ما يتعلق بالحقوق والقيم الأساسية". وأفادت وكالة الأنباء النمساوية إن القرار "لا ينتهك حرية الرأي في أي صورة". والأحكام القضائية العابرة للاتحاد الأوروبي بشأن خطاب الكراهية محدودة، لكن من المتوقع أن يفرض الاتحاد الأوروبي إجراءات لأوروبا أشدّ تتضمن فرض غرامات إذا فشل فيسبوك في الالتزام بالأوامر القضائية.

شكوى غلافيشينغ بعدما تقدّمت بشكوى للمحكمة، حيث قامت بمنع الوصول للمحتوى في النمسا. وبعد ذلك سعت غلافيشينغ إلى تعميم الأمر القضائي في أنحاء العالم ليشمل التعليقات المسيئة المماثلة. وتتضمن الدعوى منشورات من حسابات مزيفة وصفت غلافيشينغ بـ"الفاسدة" رفضت فيسبوك إزالتها. وأحالت محكمة نمساوية أعلى القضية على محكمة العدل الأوروبية لإبداء الرأي وإصدار الحكم، الذي لا يمكن طعنه، والذي سيتم استخدامه كمرجعية في أرجاء أوروبا. وبموجب هذا القرار، سيتعين على فيسبوك أو منصات مماثلة مثل تويتر التزام أكبر بمراقبة المحتوى المنشور على منصاتها، وإزالة أي محتوى

القوانين الأوروبية "لا تمنع" المحاكم من اتخاذ قرار "بإزالة المعلومات أو حجب الدخول في أرجاء العالم". وتعود القضية إلى دعوى أقامتها السياسية في حزب الخضر النمساوي إيفا غلافيشينغ أمام محكمة نمساوية مطالبة بإزالة منشورات على فيسبوك قرر القضاة أنها تشهّر بها ويمكن مطالعتها على الموقع في أرجاء العالم. وطالبت غلافيشينغ عام 2016 بإزالة تعليق مسيء لها، نشره مستخدم بجانب مقالة حول دعم حزبها لوضع حد أدنى للأجور للاجئين. واتخذت فيسبوك إجراء بشأن

لوكسمبورغ - تعرّضت مجموعة فيسبوك الخسيس لضربة قوية أمام محكمة العدل الأوروبية التي قضت بأن المحاكم الوطنية في أوروبا بوسعها أن تامر المنصات الإلكترونية بإزالة مواد تشهيرية في أرجاء العالم. ويعتبر القرار بمثابة انتصار للجهات المعنية في الاتحاد الأوروبي، الطامحة لإجبار شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة على تلبية المعايير الأوروبية، بشأن خطاب الكراهية والمحتوى المهين. والأسبوع الفائت، قضت نفس المحكمة أنّ غوغل غير مطالبة بتطبيق "الحق في النسيان" عبر الإنترنت على محرّكات البحث التابعة لها خارج أوروبا، في قرار تاريخي يشكّل نصراً للمجموعة الأمريكية. وفي حكم مرتقب، قالت المحكمة إنّ



قيود جديدة على فيسبوك